



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انتخابات إقليم كردستان .. سيناريوهات عديدة أبرزها التأجيل

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

انتخابات إقليم كردستان .. سيناريوهات عديدة أبرزها التأجيل

د. عبدالعزيز عليوي العيساوي *

مقدمة

جاء توقيع رئيس إقليم كردستان في شباط الماضي على الأمر الإقليمي الخاص بتحديد الأول من تشرين الثاني المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم ممهداً للدورة السادسة لبرلمان كردستان الذي رأى النور لأول مرة عام 1992.

ومع دخول بعثة الأمم المتحدة في العراق على خط انتخابات الإقليم عن طريق محاولات جمع القوى الكردية على طاولة الحوار، فلا مؤشرات واضحة حتى اليوم على إمكانية أن تجري الانتخابات في موعدها، في ظل وجود مطالبات بتعديل قانون الانتخابات في الإقليم والانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية على غرار الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد العام الماضي.

أولاً: نشأة برلمان إقليم كردستان

شهد إقليم كردستان أول عملية انتخابية في تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في آيار 1992 حين أُجريت انتخابات برلمان الإقليم ليتولَّى المهام التشريعية وفقاً لقرار انتخاب المجلس الوطني الكردستاني رقم (1) الذي صدر عن الجهة الكردستانية، ونتج عن تلك الانتخابات فوز الحزبين الكرديين الرئيسيين بجميع المقاعد؛ بسبب الحاجز الانتخابي الذي وُضِعَ حينها إذ حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على (100) مقعد لكلٍ منهما (50) مقعداً، وذهبت (5) مقاعد لسائر الأحزاب. وبناءً على تلك النتائج جرى انتخاب جوهر نامق من «الديمقراطي الكردستاني» رئيساً للبرلمان، ومحمد توفيق من «الوطني الكردستاني» نائباً له. وبعد شهرين على الانتخابات جرى التوافق بين الحزبين الرئيسيين على تشكيل حكومة برئاسة فؤاد معصوم جرى اقتسام وزاراتها الخمس عشرة مناصفة.

* أكاديمي متخصص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية.

وفي 30 كانون الثاني 2005 جرت الدورة الثانية لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني بالتزامن مع انتخابات الجمعية الوطنية - وهي أول انتخابات يشهدها العراق بعد 2003-، وتنافس (13) كياناً سياسياً في انتخابات برلمان كردستان بمشاركة أكثر من (مليون و700 ألف) ناخب مسجّل في محافظات الإقليم.

وشهدت هذه الدورة زيادة عدد أعضاء برلمان إقليم كردستان من (105) إلى (111)، وحازت ثلاث قوائم انتخابية على جميع الأصوات وكما مبين في الجدول الآتي.

توزيع مقاعد برلمان إقليم كردستان (دورة 2005)

التسلسل	اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
1	القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية	1570663	104
2	الجماعة الإسلامية في كردستان العراق	85237	6
3	قائمة الكادحين والمستقلين	20585	1

المصدر: بالاعتماد على موقع برلمان إقليم كردستان

وفي تموز 2009 جرت الانتخابات الثالثة في إقليم كردستان بمشاركة (24) قائمة انتخابية تمكنت (11) منها من الحصول على مقاعد، إذ حصلت القائمة الكردستانية على (59) مقعداً تلتها قائمة حركة التغيير ثم سائر القوائم الانتخابية.

أمّا الدورة الرابعة فقد جرت عام 2013 بمشاركة (31) قائمة انتخابية تمكنت (17) منها من الحصول على مقاعد، إذ تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني النتائج بـ(38) مقعداً، ثم حركة التغيير فالإتحاد الوطني الكردستاني ثالثاً.

أبرز الأحزاب الفائزة في انتخابات برلمان كردستان 2013

التسلسل	اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
1	الحزب الديمقراطي الكردستاني	743984	38
2	حركة التغيير	476736	24
3	الاتحاد الوطني الكردستاني	350500	18

المصدر: بالاعتماد على موقع برلمان إقليم كردستان

وجرت انتخابات الدورة الخامسة والأخيرة في أيلول 2018 بمشاركة (29) قائمة انتخابية تمكّن (16) منها من الحصول على مقاعد. ويضم برلمان الإقليم الحالي (111) مقعداً، منها (45) مقعداً للحزب الديمقراطي الكردستاني، و(21) مقعداً للاتحاد الوطني الكردستاني، و(12) مقعداً لحركة التغيير، و(8) لحراك الجيل الجديد، و(7) للجماعة الإسلامية، و(5) لقائمة نحو الإصلاح، ومقعد واحد لكل من قائمة سردم والحزب الشيوعي، و(11) مقعداً للأقليات.

ثانياً: النظام الانتخابي

جرت أول انتخابات برلمانية في إقليم كردستان عام 1992 وفقاً لقانون الانتخابات الذي سُمّي بـ«قانون انتخاب المجلس الوطني الكردستاني» رقم (1) الصادر من قبل الجبهة الكردستانية في 8 نيسان 1992، والذي تسبّب بفوز الحزبين الرئيسيين، وإخفاق سائر الأحزاب؛ بسبب عتبة (7%) التي وضعها القانون الذي تضمّن (61) مادة، وُزعت على (7) أبواب؛ وضحت الآليات ومشاركة الأحزاب في الانتخاب والاقتراع وكيفية توزيع الأصوات على المرشحين، وتحويلها إلى مقاعد، فضلاً عن تحديد طبيعة الجرائم الانتخابية وعقوباتها. وللتخفيف من حدة النسبية والتعددية الحزبية وضع القانون حاجزاً انتخابياً هو (7%)؛ إذ لا بدّ من تجاوزه للحصول على مقاعد، واختلفت الآراء بشأنه حينها، إذ عدّه المؤيّدون وسيلةً مناسبةً لتقنين المشاركة الحزبية، أمّا المعارضون فقد أشكلوا على الحاجز الانتخابي؛ لاعتقادهم أنّه قد يحول دون وصول الأحزاب الصغيرة والناشئة إلى برلمان إقليم كردستان الذي يفوز أعضاؤه عن طريق التمثيل النسبي الذي يجري وفقاً للنظام الانتخابي الذي ما زال يُعدّ إقليم كردستان دائرة انتخابية واحدة، مع التعديلات المتكررة التي جرت عليه.

ثالثاً: انعكاس الانتخابات الاتحادية على انتخابات كردستان

مع حرص إقليم كردستان على العمل بقانون الانتخابات رقم (1) لسنة 1992 مع إجراء تعديلات عليه، وعدم التأثر بقوانين الانتخاب الاتحادية، إلا أنَّ الأمر بعد انتخابات تشرين 2021 يبدو مختلفاً بعد أن أُلغيت الانتخابات الأخيرة ومخرجاتها بظلالها على العملية الانتخابية في الإقليم عن طريق اتجاهات عديدة:

الأول: يتعلّق بطبيعة قانون الانتخابات بعد مطالبات بعض الأحزاب بتقسيم الإقليم إلى دوائر انتخابية متعدّدة على غرار ما جرى في الانتخابات الاتحادية ومغادرة الدائرة الانتخابية الواحدة التي طُبِّقت في الإقليم منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ممَّا وُلِّدَ فريقين أحدهما مؤيد لتعدّد الدوائر، وآخر يريد الإبقاء على الدائرة الواحدة.

الثاني: مرتبط بانعكاس الخلافات الكردية الكردية بشأن منصب رئيس الجمهورية على المشهد الانتخابي في الإقليم ما دفع بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى العمل على تقريب وجهات النظر والدعوة للحوار عن طريق جهود بدأتها البعثة في حزيران 2022.

الثالث: يُشير إلى أنَّ الانتخابات في الإقليم على شفا مرحلة من عدم الاستقرار فيما يتعلق بموعد إجرائها القابل للتأجيل، وهذا ربما يكون مرتبطاً أيضاً بعدم استقرار العملية الانتخابية على مستوى العراق.

رابعاً: سيناريوهات أبرزها التأجيل

مع بدء العد التنازلي للموعد المحدّد لانتخابات إقليم كردستان المقرر أن تجري في الأول من تشرين الثاني المقبل، بدأت تظهر تصريحات وإشارات تلمح إلى أنَّ جميع الاحتمالات واردة بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها الذي يأتي في وقت يشهد فيه العراق والإقليم أزمات سياسية بعضها يصنّف على أنّه غير مسبوق، وخصوصاً ما يتعلّق بعدم قدرة القوى العراقية على اختيار رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة، إذ لم تكن الأحزاب الكردية بمنأى عن الأزمة السياسية المتصاعدة التي تشهدها البلاد منذ إجراء الانتخابات المبكرة قبل أكثر من (9) شهور، بل إنّها باتت في صلب الأزمة؛ لأنَّ خلافاتها تُعدُّ من أسباب تأخُّر حسم منصب رئيس الجمهورية الذي يُعدُّ التصويت عليه شرطاً أساسياً قبل تشكيل الحكومة الجديدة ووفقاً للدستور الذي ينيط الرئيس

الجديد مهمة تكليف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر بتشكيل الحكومة في شهر.

كل ذلك يدفع باتجاه توقُّع ثلاثة سيناريوهات لانتخابات إقليم كردستان هي:

الأول: إجراء الانتخابات في موعدها.

حتى اليوم ما يزال موعد إجراء انتخابات إقليم كردستان هو الأول من تشرين الثاني المقبل، ولم يُحدِّد أي موعد آخر، إلا أنَّ مواقف الأحزاب الكردية تشير إلى أنَّ الانتخابات قد لا تجري في موعدها، لكن ذلك لا يمكن الجزم به؛ لأنَّ قضية إجراء الانتخابات من عدمه سياسية وفي السياسة كل شيء وارد.

الثاني: الإلغاء.

وهذا السيناريو يمكن أن يحدث في حال كان هناك توافق تشريعي وسياسي في الإقليم وهو ما لم يُتحدَّث عنه حتى اليوم.

الثالث: التأجيل.

تدفع متابعة مواقف القوى الكردية في السلطة والمعارضة في الأسابيع الأخيرة إلى الاعتقاد بأنَّ خيار التأجيل هو الأبرز في ظل عدم الاستقرار السياسي في العراق عموماً، والإقليم على وجه التحديد، ويمكن عدُّ الخلاف على صورة قانون الانتخابات ومطالبات الانتقال إلى الدوائر المتعددة، فضلاً عن تقاطع وجهات النظر بشأن المناصب الاتحادية، والتباين في مواقف القوى الكردية، من أهم الأسباب التي تجعل التأجيل احتمالاً وارداً بل راجحاً في ظل الوساطة الأهمية بين القوى الكردية وحديث بعض الأطراف عن صعوبة إجراء الانتخابات في موعدها.